بيان صحفي

يجب أن تقود أفريقيا مهمة معالجة الفقر

أديس أبابا، 15 مارس 2023 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - أشار الأمين التنفيذي بالإنابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أنطونيو بيدرو، إلى أنه يجب أن تقود أفريقيا مهمة تعبئة الموارد المحلية للتعافي من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي فاقمت من الفقر وذادت من عدم المساواة في القارة، محذراً من أن أفريقيا تخاطر بفقدان أهداف التنمية المستدامة.

قال السيد بيدرو للمشاركين في الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الخبراء الذي انطلق اليوم، قبل انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الأسبوع المقبل في أديس أبابا، إثيوبيا: "تقود أفريقيا حالياً الفقر العالمي."

وحذر بيدرو من أنه في حالة عدم اتخاذ إجراءات مالية ومناخية جريئة، ستقع أفريقيا في فخ الفقر. ومع تواجد أكثر من نصف فقراء العالم - 54.8 % في عام 2022 في أفريقيا، تجاوزت القارة جنوب آسيا بنسبة 37.6 في المائة، في حين أدى تفشي جائحة كوفيد- 19 إلى الدفع بحوالي 62 مليون شخص إلى الفقر في عام واحد فقط، مع وجود تقديرات بانضمام 18 مليون شخصاً إضافياً إلى صفوف الفقراء بحلول نهاية عام 2022.

أشار السيد بيدرو إلى أن ما يصل إلى 149 مليون من غير الفقراء لا يزالون عرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر، موضحاً أن 695 مليون شخص في أفريقيا إما يعانون بالفعل من الفقر أو يواجهون خطر الوقوع في براثنه.

قال السيد بيردو: "لا تزال النساء والفتيات معرضات للخطر بشكلٍ خاص، ونحن نواجه انعكاساً محتملاً للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال المساواة بين الجنسين". وأضاف: " لا يمكن لقارة أفريقيا الاكتفاء بمواصلة مسارها على أمل أن تتحسن الأحوال، بل يجب عليها أن تقود المهمة."

يمكن التغلب على التحديات إذا تمكنت أفريقيا من تنفيذ تغيير منهجي، وبناء أنظمة مرنة ومستدامة، والتوقف عن التركيز بشكلٍ أساسي على الكفاءة الذي سيطر عليها في العقود الماضية.

قال السيد بيدرو أن الاستثمارات في بناء رأس المال المستدام في الأصول الحيوية - بما في ذلك الموارد البشرية والبنية التحتية والموارد الطبيعية – تعد أمراً ضرورياً لتوفير بيئة يمكن أن تسهل تحقيق طموحات أجندة 2030 وأجندة 2063. لذلك، يجب على الحكومات تصميم استراتيجيات تضم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في وقت واحد.

وأوضح السيد بيردو قائلاً: "أولاً، نحتاج إلى مصادر تمويل للتنمية"، مشدداً على أن الحصول على أساسيات الاقتصاد الكلي بشكلٍ صحيح يمكن أن يطلق العنان لإمكانات الحلول المحلية.

بيَّن قائلاً: "على الرغم من ذلك، لاتزال أفريقيا بحاجة إلى هيكل مالي عالمي أكثر إنصافًا وعدلاً يستجيب لاحتياجاتها، معرباً عن أسفه لأن العديد من البلدان لا يمكنها حالياً الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وآليات تخفيف الديون الحالية غير القابلة للتطبيق.

وأشار إلى أنه ينبغي على أفريقيا أن تسعى بقوة إلى التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي لتحويل مواردها الطبيعية إلى فوائد ملموسة لشعوبها. وكان تطوير سلاسل القيمة للبطاريات والكهرباء مثالاً على ذلك.

"ببساطة، لابد من استغلال ثروتنا من الموارد الطبيعية لصالح الأغلبية وليس القلة. وللوصول إلى هذه الغاية، يجب أن يكون لنا هدف محدد في نهجنا"، مشيراً إلى أنه يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تعمل على زيادة التجارة البينية في أفريقيا.

قال بيدرو: "يجب أن نحتل مركز الصدارة في العمل المناخي. في الوقت الذي لا يمكننا فيه التغاضي عن حقيقة أننا نعاني بشكلٍ متفاوت من تأثير التغييرات المناخية والتمويل على حدٍ سواء، إلا أنه أمامنا فرص كبيرة لإعادة التوازن في المقاييس المتعلقة بتمويل المناخ."

على سبيل المثال، يمكن أن تحقق الغابات المطيرة في إفريقيا وتطوير أسواق الكربون بها دخلاً تقدر بنحو 82 مليار دولار سنوياً بقيمة 120 دولاراً لكل طن من ثاني أكسيد الكربون وتوفير 167 مليون وظيفة إضافية.

في كلمتها الافتتاحية في المؤتمر، أكدت نيميرا جيبيبيهو مامو، وزيرة الدولة للتخطيط والتنمية لدى حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية، على أنه يجب على أفريقيا الإسراع في إجراء التغييرات اللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

قالت مامو للمشاركين "يُعد الفقر التحدي الأكثر إلحاحاً في إفريقيا"، مشيرة إلى أنه يجب على أفريقيا الدعوة إلى إجراء تغييرات مالية للمساعدة في التعافي.

وشددت مامو على أن "العمل المناخي أمراً مستحيلاً في غياب التمويل"، مشيرة إلى أن الاستفادة من تمويل تغير المناخ يمكن أن يساعد في معالجة الفقر في أفريقيا.

وقال ماحامودو بامبا ديوب، المدير العام للتخطيط والسياسات الاقتصادية بجمهورية السنغال ورئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته، أثناء استعراض الوضع في أفريقيا أن تزايد الفقر في أفريقيا يرتبط بتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية التي مرت بها.

وأشار السيد ديوب إلى أن النمو الاقتصادي في أفريقيا قد تباطأ خلال العام الماضي بسبب الآثار المشتركة لوباء كوفيد ، وحرب أوكرانيا ، والتباطؤ الاقتصادي العالمي ، وتغير المناخ.

وحث السيد ديوب قائلاً: "نحن بحاجة إلى بناء أفريقيا قادرة على الصمود"، مشدداً على ضرورة إصلاح الهيكل المالي الحالي، وتطوير بيانات وأنظمة إحصائية فعالة، ومعالجة تأثير تغير المناخ.

صادر عن:
قسم الاتصالات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
صندوق بريد 3001
أديس أبابا
أثيوبيا
الهاتف: 251115515826 +
البريد الإلكتروني: eca-info@un.org